

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

العقلانية القانونية ومفهوم "الذكاء المعياري"

مراد بوعنان

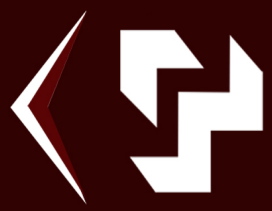
دكتور في القانون العام

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies



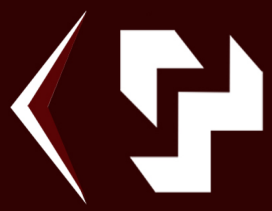
تقديم:

يحلينا التفكير في إشكاليات العقلانية القانونية إلى التدقيق في مفارقة أولية، تتعلق بوجود فارق كبير بين التطور الواقعي الذي عرفته بنية ووظائف المعايير القانونية من جهة، وبين التطور الذي عرفته المناهج والأدوات المستخدمة في تحليل ودراسة الظاهرة القانونية من جهة أخرى.

بناء على هذا المعطى الذي يحتاج إلى التأكيد العلمي، يمكن الجزم بأن فهم الحركة المتسارعة التي تعرفها "المعيارية القانونية"، مسألة مرتبطة أولاً، بالقدرة على تجاوز بعض البديهيات والثوابت التي هيمنت على الدراسات القانونية وباتت متقدمة وغير مواكبة لحقيقة التطور السوسيولوجي الذي مس الضوابط القانونية شكلاً ومضموناً.

في هذا الإطار، أصبحت تطرح لدى أغلب الأنظمة القانونية إشكالية إنتاج المعايير القانونية التي من شأنها تحقيق التوازن بين متطلبات التنافسية والفعالية في استقطاب رؤوس الأموال وتحسين مناخ الأعمال، وبين متطلبات الحفاظ على الحد الأدنى من مشروعية هذه المعايير تجاه المجتمع، في ظل تزايد وتيرة الاحتياجات المجتمعية وتنوع طبيعتها وأشكال المطالبة بها.

هذا ما سنحاول معالجة بعض جوانبه في هذه المقالة، انطلاقاً من محورين متكاملين فيما بينهما: المحور الأول مخصص لكشف بعض التحولات الاستيمولوجية الطارئة على العقلانية القانونية، في حين نسعى من خلال المحور الثاني إلى ملامسة بعض المسارات الممكنة لتكريس واقعي لمفهوم "الذكاء المعياري".



المبحث الأول: المسار الابستمولوجي لمفهوم القانون

من الأكد أن الوعي بأهمية المعايير القانونية ودورها في بناء الدولة والمجتمع، لم يتطور في إطار مسار تاريخي خطي (évolution linéaire)، كما أنه لم يرتبط مطلقاً بمرجعية فكرية بعينها، بل على العكس من ذلك، فإن تأسيس هذا الوعي، هو نتاج تفاعل ابستمولوجي معقد بين مصادر فكرية وثقافية متعددة ومتداخلة فيما بينها. ومن ثم، فإنه من الحري بنا الانتباه -بقدر من اليقظة المعرفية- للمقاربات المتسمة بنوع من المركزية الذاتية المتضخمة، التي ترجع أصول نشأة العقلانية القانونية إلى نقطة تاريخية معينة وتحسبها من أصول وثوابت مرجعية فكرية دون أخرى.

انطلاقاً من هذه الرؤية النسبية، يمكن أن نقارب مفهوم العقلانية القانونية استناداً إلى فرضيتين أساسيتين: الفرضية الأولى تقوم على مركزية القواعد القانونية ضمن النسق النظري الذي أطر تطور الدولة الليبرالية (الفرع الأول). في حين تستند الفرضية الثانية على دينامية العقلانية القانونية وقدرتها على التجدد وإعادة إنتاج مقومات وجودها بشكل دائم، مما يمكنها من التلاؤم مع المتغيرات الطارئة على الدولة والمجتمع والإسهام في المقابل في مسلسل التغيير (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مركزية مفهوم المعيارية القانونية في المرجعية الليبرالية

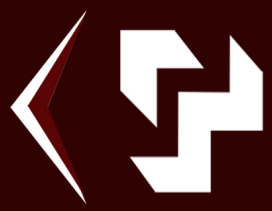
إذا ما ضيقنا مجال البحث في المرجعية الليبرالية، فإننا سنجد بأنه بالرغم من تعدد الاتجاهات النظرية التي أطر مفهوم "القانون" من خلال مجموعة من الثنائيات الضدية (القانون الوضعي / القانون الطبيعي- الشرعية/المشروعية)، فإن هذا المفهوم قد حافظ ضمن هذا النسق الفكري على مركزيته ووظيفته المحددة في ضبط توازنات المجتمع وبناء الدولة والتحكم في السلط المتنافسة داخلها.

في هذا الإطار، اعتبر "القانون" في نظر فلاسفة "العقد الاجتماعي"، بمثابة صمام أمان لضمان بعض الحقوق الطبيعية الأساسية. بل حتى مع تنامي تيار "الوضعية القانونية" «*Positivisme juridique*» في أواخر القرن 19 عشر¹ وما ترتب عنه من تراجع للتنظيرات المجردة لدعاة الحقوق الطبيعية، فإنه لم يعد هناك ثمة اعتراف سوى بالمعايير ذات الحجية القانونية (*Force juridique*)؛ وبالتالي فإن المرجعية القانونية، حسب هذا التصور اعتبرت بمثابة مصدر للمعايير الإلزامية التي يتعين على الأفراد مطابقتها سلوكهم لها².

كما أنه في سياق الجدل الأكاديمي حول مصادر مشروعية الدولة «*légitimité*» الذي شغل ولا يزال حيزاً هاماً ضمن أبحاث علم السياسة، فقد تم الربط بشكل جدلي، بين أحقية الدولة في الوجود وضرورة تطابقها مع مصادر الشرعية «*légalité*». وقد تدعم هذا التوجه النظري، مع الأدبيات التي تناولت مقومات بناء النموذج البيروقراطي؛ بحيث تم التركيز على أهمية المعيارية «*la normativité*» بدلالاتها الشاملة، ومن ضمنها

1 - أحمد ناصوري "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 24- العدد الثاني 2008 - ص 365

2 - Danièle LOSCHAK «Droit, normalité et normalisation» AA, VV «le droit en procès» paris PUF- 1984 ; p.55



القواعد القانونية ودورها في تنظيم وضبط السلطة وتقاسم الأدوار المجتمعية وخلق شروط العيش المشترك وضمان الأمن الاجتماعي.

كما أنه تكريسا للتوجه الداعي إلى ضرورة انفتاح التدبير العمومي على العقلانية التدييرية «rationalité managerielle»، المرتبطة أصولها النظرية بنمط اشتغال المقاوله الخاصة، ومع ظهور لاحق للتطبيقات المتعلقة بمفهوم "الحكامة"، فقد تم إعادة إنتاج (بشكل مفارق) حسب "جاك شوفالييه" للنموذج الفييري المرتكز على الشرعية³، حيث ترسخت أهمية التأطير القانوني في تنظيم وضبط المعاملات الاقتصادية والمالية وجعلها أكثر وضوحا وشفافية وفعالية في تدبير المصالح العامة والخاصة. وكمحصلة منطقية لهذا التطور، فقد أصبح الالتزام بالقواعد القانونية في سياق نظام "معلوم"، أحد مؤشرات قياس "الحكامة" وأحد معايير تقييم جودة مناخ الأعمال⁴، في إطار توجه يسعى بشتى الوسائل إلى فرض نموذج اقتصادي ومالي جاهز.

الفرع الثاني: دينامية مفهوم المعيارية القانونية

إذا كان التطور الابستيمولوجي لمفهوم القانون يعكس موقعه ووظيفته المركزية في المرجعية الليبرالية بمختلف اتجاهاتها النظرية، فإن هذا الاستنتاج لا يجب أن يقودنا الى الجزم بأن العقلانية القانونية ظلت ثابتة في منطلقاتها ومكوناتها وتمثلاتها النظرية، بل على العكس من ذلك، فإن هذه الاستمرارية تحمل في ذاتها مؤشرا على القدرة على التلاؤم والتفاعل الذكي مع متطلبات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ومن ثم، فإنه لم يعد من الممكن من الناحية المنهجية، الاحاطة بالقانون انطلاقا من "نظرية خالصة"، كما تصورها "هانس كلسن"⁵، إذ أصبح هذا المنظور غير قادر على استيعاب التفاعلات القانونية/المجتمعية⁶، التي افرزتها تحولات ما بعد الحداثة والأدوار المتجددة المنوطة بالأنظمة القانونية في ضبط التوازنات واستيعاب تعقيد الظواهر المجتمعية والاستجابة السريعة والملحة لمتطلبات التنافسية المعيارية على الصعيد العالمي.

على هذا الأساس، فإن البحث الأكاديمي في القانون، أصبح يبتعد عن المقاربة النسقية الضيقة ويرتكز بشكل أقوى على منظور سوسيولوجي منفتح، يقوم على وجود تفاعل بناء بين القانون والمجتمع⁷، ومن ثم أصبح في حكم

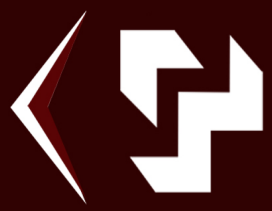
³- Jacque Chevalier « La gouvernance, un nouveau Paradigme Etatique » Revue Française d'administration publique - N°105-106 ; 2003 - p. 203

⁴ - Les indicateurs du projet DOING BUSINESS permettent l'évaluation de la réglementation des affaires et son application effective dans 190 économies et certaines villes au niveau infranational et régional.

⁵⁵ -Hans Kelsen «Théorie pure du Droit » collection La pensée juridique- 2ème édition – 1999

⁶- Kouam, Siméon P. «La définition du juriste et la redéfinition de la dogmatique juridique : à propos du syncrétisme méthodologique » *Les Cahiers de droit*, volume 55, numéro 4, décembre 2014, p.783

⁷-Guillaume Calafat, Arnaud Fossier et Pierre Thévenin, « Droit et sciences sociales : les espaces d'un rapprochement », *Tracés. Revue de Sciences humaines* [En ligne], 27 | consulté le 12 mars 2019 . URL : <http://traces.revues.org/6040> - p. 8



المؤكد، وتأثير وتأثر المعايير القانونية بمتغيرات النسيج المجتمعي والسياسي وانخراطها الحتمي في مسلسل التغيير الاجتماعي (Processus de changement social).⁸

للتدليل على مجمل التحولات التي طرأت على بنية ووظيفة القواعد القانونية، يمكن أن نشير إلى جملة من الظواهر التي ارتبطت بالعقلانية القانونية الحديثة، لعل أهمها ما يلي:

1- تنافسية المعايير القانونية:

في إطار تداخل وارتباط الأنظمة الاقتصادية والمالية ببعضها البعض على الصعيد الدولي، أصبحت القواعد القانونية موضوع تنافس قوي بين الدول، بالنظر إلى جاذبيتها الاقتصادية ودورها البديهي في دعم "النمو الاقتصادي". وبالتالي، فإن جودة المعايير *la qualité des normes* وفعاليتها باتت تحتل موقعا أساسيا ضمن محفزات الاستثمار وتنشيط الدينامية الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال، لاسيما في إطار بحث دائم عن "المنافع المقارناتية" « *les avantages comparatifs* » التي تقدمها الأنظمة القانونية.

ولعل ما يجسد هذه الدينامية التنافسية، المقاييس التي على أساسها تقوم بعض المنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة بتصنيف للدول على أساس جودة أنظمتها القانونية، كما هو الشأن بالنسبة لمؤشرات *Doing* « *business* » التي تعمل منذ سنة 2003 على تقييم سنوي للمعايير المرتبطة بتبسيط وتيسير مساطر خلق المقاولات وتحسين مناخ الأعمال.

في هذا السياق، درج البحث الأكاديمي في الآونة الأخيرة على ترسيخ مقاربات نظرية تقوم في مجملها على فكرة وجود رابط عضوي بين "الذكاء المعياري" و"الذكاء الاقتصادي".¹⁰

2- التوجه نحو الترميم: « *la normalisation* »

كنتيجة للتنافسية القانونية وتداول الخبرة القانونية على الصعيد الدولي (الوصفات التي تقدمها مكاتب الدراسات الدولية) وكذا التطبيق شبه الإجمالي للتوصيات المقترنة بالتمويلات المقدمة من طرف المنظمات المالية والنقدية الدولية، فإن الأنظمة القانونية تخضع بشكل مستمر لمسلسل من الترميم داخل مرجعية قانونية ليبرالية، تخدم عموما، منطق السوق ومنطق المعاملات الاقتصادية والمالية المنفتحة على الخارج.

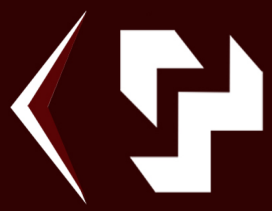
3- تقييم كلفة المعايير القانونية:

إذا كانت المعايير القانونية قد أصبحت موضوع تنافس بين الدول، فإنه من المنطقي أن يخضع مسلسل إنتاجها لمقاربة براغماتية تسعى لتحقيق الفعالية والنجاعة. ومن ثم دأبت الدول الحديثة على البحث عن المناهج

⁸ - A titre d'exemple, la France essaye de mettre en place une stratégie pour consolider son influence normative à l'échelle mondiale - voir Rapport de Claude REVEL - Mission réalisée pour Madame Nicole BRICQ, ministre du Commerce extérieur - BERCY, 31 JANVIER 2013 « Développer une influence normative internationale stratégique pour la France

⁹ - تقوم هذه الهيئة العالمية بقياس الأنظمة القانونية المتعلقة بالأعمال والتحقق من تطبيقها الفعلي، عبر تقرير ينجز سنويا بناء على 10 مؤشرات قياس كبرى.

¹⁰-Voy Warusfel « intelligence économique et droit » cahier de la fonction publique et de l'administration » n°140, novembre 1995, p.13



التي تضمن "المنفعة الحدية" الممكن تحقيقها من القواعد القانونية، من خلال القدرة على ضبط وتيرة انتاجها حسب مستوى الحاجة إليها والنتائج المتوخاة منها. وهذا ما جسده استراتيجيات محاربة ظاهرة "التضخم المعياري" في الدول المرتكزة على منظومة قانونية مكتوبة. غير أنه لا يجب التسليم بشكل مطلق بجدوى التوجه التقني القاضي بتقييم كلفة المعايير القانونية، بالنظر إلى أن تحديد المنفعة المحققة من هذه المعايير، قد تكون مسألة معقدة وغير مؤكدة، بحكم صعوبة تقدير نتائجها المتوقعة (الفعالية الاقتصادية أو الفعالية الاجتماعية).¹¹

4- تعددية المعايير: « Pluralisme normatif »¹²

من الأكيد أن التعقيد الذي بات يطبع المعاملات الاقتصادية والاجتماعية ورهانات التنافسية على الصعيد الدولي، جعلت من عملية الضبط «régulation» والتنظيم داخل المجتمع مسألة غير مقتصرة على القواعد المعيارية الأحادية التي تنتجها الدولة (المعايير القانونية)، بل ظهرت في المقابل، مقاربات نظرية موسعة، تدرج في نطاقها ما يعرف بالمعايير المرنة " (Droit mou) في مقابل المعايير "الصلبة" ذات الطابع الإلزامي (Droit dur). وقد برزت هذه التوجهات ذات الطابع الأنكلوساكسوني، في إطار ظهور "المعايير التدييرية" المتعلقة بالأداء والمعايير التقنية ومعايير السلوك ودورها في مساعدة المقولة على تجاوز أهدافها الاقتصادية التقليدية (تحقيق الربح) لتكون في خدمة المصلحة العامة بمستوياتها الاجتماعية والبيئية دون المساس بمصالح الفاعلين المتدخلين،¹³ « Parties prenantes » . ومن ثم، فقد أصبحنا أمام ما يشبه قوانين داخلية للمقاولات،¹⁴ تساهم في تأطير وضبط علاقاتها على المستوى الداخلي والخارجي.

5- تقدير الصلاحية الزمنية للمعايير القانونية:

كنتيجة للتعددية والتعقيد وقوة التنافسية التي تتعرض لها المعايير، مع ضرورة التكيف المستمر مع المتغيرات السوسيوولوجية والرهانات السياسية، فإن جودة المعايير أصبحت مرتبطة بالقدرة على تقدير صلاحيتها الزمنية. لهذا السبب تم إنشاء بعض الهيئات المتخصصة في تقييم المعايير القانونية، كما هو الحال بالنسبة للهيئة المكلفة بمراقبة المعايير القانونية والتنظيمية *le Regulatory Policy Committee* في المملكة المتحدة التي تقوم منذ 2009 بوضع تقييمات مستقلة حول الآثار المتوقعة من مشاريع القوانين والقوانين وحول مدتها الزمنية المحتملة.¹⁵

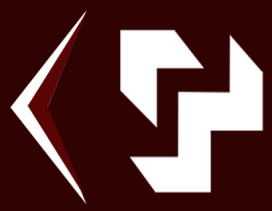
¹¹ -Alexandre Piraux « Manager et juriste : des relations complexes » Revue - Pyramides -2 / 2000 - p. 45

¹²-Emmanuelle Bernheele «Pluralisme normatif : un nouveau paradigme pour appréhender les mutations sociales et juridiques ? - Revue interdisciplinaire d'études juridiques » 2011/2 Volume 67 ; p.2

¹³-Pezet Eric et Sénéchal Juliette « Normes juridiques et normes managerielles. Enjeux et méthode d'une nouvelle internormativité » paris : LGDJ6 Lextenso Editions , coll- « droit et société, recherches et Travaux » 2014

¹⁴ -Christine GAVANI « Vers un droit interne d'entreprise ? » Sociologie du travail ,39 année n°2, 1997- p.149

¹⁵ -http://www.regulation.org.uk/deregulation-2007_to_2010.html - consulté le 14- 04-2019



وتعتبر القوانين الأمريكية « les Sunset Laws » المتعلقة بالبرامج الاجتماعية، أحد الأمثلة النموذجية للمعايير المتضمنة لمقتضيات تنص على إلغائها التلقائي عند بلوغ أجل معين، ما عدا في حالة ثبوت صلاحيتها وضرورة الإبقاء على تطبيقها.¹⁶

ويمكن اعتبار الحرص الأكيد على تقدير الصلاحية الزمنية للمعايير القانونية، بمثابة تمظهر تقني لمسلسل يسعى إلى ضمان مشروعية المعايير (ضمان قبولها من طرف الفئات المستهدفة)، في سياق متقلب تتجاذبه مصالح ورهانات متعددة ومتناقضة تمس بمصادقية القواعد القانونية.

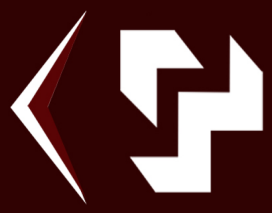
6- أزمة "مشروعية" المعايير القانونية

من الظواهر التي بدأت في الآونة الأخيرة تسترعي اهتمام الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية، ظاهرة الاحتجاج الممتد على نطاق مجتمعي واسع، الذي باتت تواجهه القواعد القانونية في مجموعة من الدول، بما فيها تلك المعروفة بتقاليد الديمقراطية الراسخة (ظاهرة السترات الصفراء في فرنسا المثال الأبرز في هذا الشأن). ولعل ظاهرة انتقاد المعايير القانونية لحد أدنى من القبول المجتمعي، تعتبر بمثابة تمظهر آخر لواقع أزمة المشروع التي تواجهها السياسات العمومية، وانسداد أفق البرامج والمخططات المتبعة من قبل الحكومات، وعدم الاقتناع بفعاليتها وقدرتها على بلوغ الأهداف السوسيو-اقتصادية المفترضة في تطبيقها.

ويمكن تفسير هذا العجز في ضمان حد أدنى من المشروعية للمعايير القانونية، بجملة من الأسباب التي يمكن اختزالها فيما يلي:

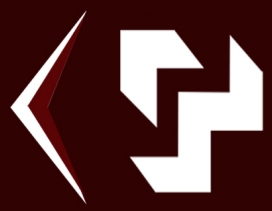
- ضعف فعالية المؤسسات التي تفرزها الديمقراطية التمثيلية في التعبير عن توجهات المنتخبين حول المعايير التي يتعين تطبيقها والمعايير التي يتوجب سحبها أو تعديلها؛
 - عدم التوظيف الفعال لآليات "الديمقراطية التشاركية" في مسلسل إعداد المعايير وتقييم صلاحيتها؛
 - الضغوط التي تتعرض لها الدول من قبل بعض اللوبيات الخارجية والخارجية التي تسعى من خلال مجموعة من المؤثرات إلى توجيه مسلسل وضع المعايير، بشكل يخدم مصالحها الضيقة (لوبيات الأبنك - لوبيات العقار - لوبيات الربيع الاقتصادي - المنظمات النقدية والمالية العالمية...)
- إجمالاً، يعتبر العجز في رصيد المشروعية التي تعاني منه القواعد القانونية حتى قبل العمل بتطبيقها، أحد المواضيع الإشكالية التي تطرح جملة من التساؤلات ذات الطبيعة الاستنكارية، من قبيل مدى إمكانية تكريس قوة المعايير من خلال الاستناد فقط على طابعها الإلزامي، في غياب مرتكزات سوسولوجية داعمة وفي غياب رؤية سياسة متجانسة تؤمن لها نصيباً معقولاً من القبول والتجاوب المجتمعي؟

¹⁶-Alexandre Piraux « Manager et juriste : des relations complexes » op.cit ; p. 45



إن التفكير في هذه الإشكاليات يفترض كما سبق الذكر، اعتماد منظور مغاير يتمحور حول مفهوم الذكاء المعياري¹⁷ 'intelligence normative'، الذي في تقديرنا، يرتبط بوجود دور فاعل لكل من المشرع والأكاديمي والقاضي في عملية التخلص من إرث المعيارية القانونية الكلاسيكية والانفتاح على المكتسبات المعرفية التي أفرزتها "العقلانية التدبيرية"، كأحد المسالك الممكنة لضمان فعالية المعايير.

¹⁷-LOUFRANI Yvan « Une intelligence normative au service du management » *op ; cit* - p.9



المبحث الثاني: رهانات "الذكاء المعياري"

وإن كان ليس هناك ثمة تحديد متعارف عليه لمفهوم الذكاء المعياري، فإن استعماله في نسق هذه المقالة على الأقل، يقصد به مختلف الإجراءات والوسائل المبتدعة من قبل الدولة خصوصا من أجل معرفة وتشخيص مخاطر المناخ القانوني بمختلف تشعباته، بهدف التحكم في مساراته من خلال اتخاذ إجراءات استباقية، من شأنها المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها هذه المعايير.

إلا أن مسلسل تثبيت "الذكاء المعياري"، مسألة مرتبطة بالكفاءة في تحصين "الأمن القانوني" بأبعاده الشاملة، كما حددها مجلس الدولة الفرنسي (الفرع الأول)، مع ضرورة استلزام قيم ومنهجية التفكير التي ابتدعها "التدبير" management في حقل المقالة الخاصة، قبل تجريبها في حقل القطاع العام (الفرع الثاني). هذا التفاعل الإيجابي بين مقومات "الأمن القانوني" من جهة و"الفعالية المعيارية" من جهة أخرى، يعتبران مفتاح التفكير في تصور أولي لتحديث النظام القانوني وإعطائه ليس فقط المناعة والقدرة على التكيف مع التحولات الجارية، بل القدرة كذلك على المساهمة في تغيير مسار هذه التحولات (الفرع الثالث).

الفرع الأول: رهان ضمان "الأمن القانوني"

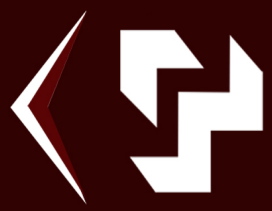
من البديهي القول بأن العبرة في تكريس سلطة الدولة لا تكمن في وضع القواعد القانونية الشكلية وفرض تطبيقها بالقوة، بل إن هذه السلطة تتجلى بالأساس في الكفاءة في هندسة نظام قانوني يتوفر على الضمانات "المعقولة" «garanties raisonnables» التي تسمح بتطبيقه بشكل سليم. وبالتالي، فإن المسؤولية تقع بشكل أساسي على الدولة في حماية وترسيخ "الأمن القانوني"،¹⁸ الذي يعتبر في حد ذاته الغاية المرجوة من وجود القانون¹⁹، إن لم نقل الغاية من وجود الدولة نفسها.

في هذا الإطار، تنامي الاهتمام في مجموعة من النماذج المقارنة بضرورة حماية النظام القانوني من مخاطر التدهور المعياري « la dégradation normative »، لاسيما في ظل الأنظمة التي تستلهم مرجعياتها من المدرسة الفرنسية. في هذا الصدد، أقر "مجلس الدولة الفرنسي" في تقريره الشهير لسنة 1991 عدم إمكانية تأسيس "دولة القانون" أمام ظاهرة التعقيد التي باتت تطبع المناخ القانوني العام بسبب الإنتاج غير المنتظم للنصوص وعدم استقرار القواعد وغياب جودة المعايير. وقد أعاد مجلس الدولة التنبيه في تقريره لسنة 2006 إلى تداعيات ظاهرة التضخم والتعقيد الذي بات يمس المخزون المعياري.²⁰

¹⁸ -Le Doyen CORNU perçoit la sécurité juridique comme étant "toute garantie, tout système juridique de protection tendant à assurer, sans surprise, la bonne exécution des obligations, à excludre ou au moins réduire l'incertitude dans la réalisation du droit" "Vocabulaire juridique" Association Henri Capitant, P.U.F., 1990, p.750

¹⁹ - FROMONT (M.), "Le principe de sécurité juridique", AJDA, 1996, Spécial, p.178

²⁰ -Conseil d'Etat - Rapport public - Considérations générales « Sécurité juridique et complexité du droit » La Documentation française, Paris 2006



وكننتيجة لهذا التوجه ثم إحداث "المجلس الوطني لتقييم المعايير" الذي يُعنى بتقييم المعايير المطبقة على الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية التابعة لها،²¹ كما يسمح بمراقبة وضبط (Régulation) مشاريع القوانين وتقييم ملاءمتها وتقدير آثارها المالية والتقنية على هذه الهيئات الترابية.

في نفس هذا الإطار، حظيت "جودة" التشريع بأهمية خاصة من قبل البرلمان الأوروبي،²² الذي عمد في 16 دجنبر 2003 من خلال اتفاق بين- مؤسساتي إلى وضع مسارات الإصلاح الممكنة لضمان "التشريع بشكل أفضل" « mieux légiférer »، بحيث تلتزم الأطراف الموقعة، على احترام معايير الوضوح والتبسيط والفعالية في تشريعاتها الوطنية.

الفرع الثاني: التفاعل بين العقلانية القانونية والعقلانية التدبيرية

إن اختلاف الإطار المرجعي لكل من "القانون" و"التدبير"، يفسر طبيعة السجال الأكاديمي بين اتجاهات نظرية متناقضة فيما بينها، إذ يؤكد الطرف المتمسك بمبادئ "الأرثوذكسية القانونية" على سمو القاعدة القانونية وأولويتها عن باقي المعايير الأخرى، انطلاقا من مسلمة تفيد بأن "مشروعية" الدولة تنبني أولا وأخيرا على مرتكزات قانونية. في حين، يميل دعاة "المقاربة التدبيرية" الضيقة، إلى اعتبار "الفعالية" والعمل بموجب الأهداف والنتائج مسألة مُحددة في "التدبير العمومي" بالمقارنة مع باقي القواعد الشكلية الأخرى.

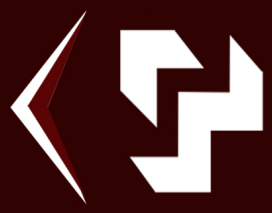
في صلب هذا النقاش الأكاديمي، تطرح تساؤلات بخصوص التأثيرات العميقة والجانبية التي مست "القانون الخاص" والقانون العام تحديدا، نتيجة تطبيق أدوات ومناهج التدبير (Management)، مما يسمح حسب تصور "جاك شوفالبيه" إلى التمييز بين توجيهين بارزين:

التوجه الأول، يميل إلى أطروحة عدم تأثر "بنية القانون العام" بشكل كبير بمناهج "التدبير العمومي الجديد"؛ بحكم أن البناء القانوني للدولة له امتدادات متجذرة بشكل قوي لإمكانية تأثره بقيم التدبير العمومي.²³ ويؤسس هذا الطرح فرضياته حول فكرة أن "القانون العام" « Droit public » يركز في الأصل على مجموعة من القواعد القانونية الاستثنائية الضرورية التي تبررها "المصلحة العامة" (استمرارية المرفق العام - الأمن الداخلي - الحفاظ على التوازنات الكبرى... إلخ) والتي لا يمكن التنازل عنها تحت مبرر تحقيق الفعالية وتطوير الأداء. وحسب دعاة هذه الأطروحة، فإن عملية التفاعل بين "القانون" و"التدبير" أدت في واقع الأمر إلى نوع من التآطير القانوني للمفاهيم التدبيرية « La juridicisation des préceptes managériaux » .

²¹ - « Art. L. 1212-1. - I. » LOI n° 2013-921 du 17 octobre 2013 portant création d'un Conseil national d'évaluation des normes applicables aux collectivités territoriales et à leurs établissements publics

²² - les documents de travail du SÉNAT - Série études juridiques- « la qualité de la loi » n° EJ 3 Septembre 2007

²³ - Jacques Chevallier « Management public et Droit » Politique et Management public - vol - 26/3 ; 2008, p. 96



في المقابل، يتأسس التوجه الثاني على فكرة خضوع "القانون العام" لتحولات أحدثتها مفاهيم وتطبيقات "التدبير العمومي الجديد" NPM. ويتوزع أصحاب هذا التيار حسب "شوفالييه"²⁴ بين تيار معتدل، يعترف بأن التغيير الذي يمس منطق القانون بشكل مستمر، إنما يدخل في صيرورة تحديث بنية القانون الإداري دون إحداث قطيعة نهائية بين الأسس التي ينبنى عليها. وبين تيار آخر، يعتبر بأن القواعد القانونية قد خضعت بشكل جذري لمنطق التدبير (الفعالية والجودة). وبالتالي، فقد أصبحنا أمام ظاهرة "التأطير التدبيري" للمبادئ القانونية «la managérialisation du droit»²⁵.

وكيفما كان مستوى التأثير الذي مس "القانون العام" بقيم ومفاهيم وتقنيات "التدبير العمومي"، فإنه من المرجح وجود انصهار حقيقي بين "القانون" و"التدبير"، دون احتواء طرف لآخر. هذا الاندماج، يرجع بالأساس إلى وجود نوع من "المرونة" المزدوجة التي تميز من جهة القانون الإداري؛ من خلال قدرته على استيعاب قيم ومفاهيم الفعالية والنجاعة والاقتصاد وتطوير الجودة، ومن جهة أخرى، المرونة المرتبطة بالتدبير، المتجلية في قدرته على التلاؤم مع خصوصية القانون العام ومبادئه الجوهرية.

ولعل ما يؤكد صلاحية هذه "المقاربة التفاعلية"، مجمل الاجتهادات الفقهية الإدارية التي عرفتها المدرسة الفرنسية، لاسيما اجتهادات موريس هوريو،²⁶ وقدرتها على الانفتاح على المفاهيم ذات البعد التدبيري. كما أن "القضاء الإداري" بدوره قد ابتدع صيغا جديدة لمراقبة القرارات الإدارية، من قبيل "المراقبة التناسبية" «**Contrôle de la proportionnalité**» التي لا تقوم على التطبيق الحرفي للنصوص القانونية كما هو الشأن بالنسبة لمراقبة المطابقة، وإنما على الحكم على الوسائل الإدارية المستعملة بالنظر إلى الغاية المرجوة منها،²⁷ مما يتطلب نوعا من التقدير التناسبي للقرارات الإدارية "مع طبيعة الأهداف التي تحكم النشاط الإداري العمومي.

في نفس هذا الإطار، كرس الاجتهاد القضائي الفرنسي ما يعرف بنظرية الحساب²⁸ «**Le bilan**» التي تقوم على مقارنة "تكلفة" القرار الإداري بالمزايا المرتبطة به «**Le bilan : coûts avantages**». هذه

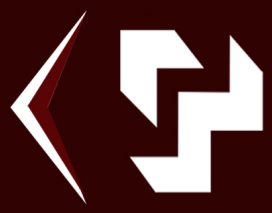
²⁴ - Jacques Chevallier « Management public et Droit » Politique et Management public, *Ibid.*, p. 97

²⁵ - «*La managérialisation du droit est un processus par lequel les idées juridiques sont reformulées par des modes de pensée managériaux qui traversent les frontières des champs juridiques et se transforment en champs de gestion et d'organisation* voir l'ouvrage de Lauren B. EDELMAN, Sally Riggs FULLER et Iona MARA-DRITA, « Diversity Rhetoric and the Managerialization of Law », *The American Journal of Sociology*, p. 1589

²⁶ - Philippe Masquelier « L'histoire de la gestion des finances publiques - Tom 1 » Revue Gestion et finances publiques ; N° 11 novembre 2010 ;

²⁷ -Xavier Philippe « *le contrôle de proportionnalité dans les jurisprudences constitutionnelles et administratives françaises* » *Economica*- 1990, p.44

²⁸ -Amine BENABDALLAH « *L'apparition de la théorie du bilan dans la jurisprudence de la Cour suprême* » *REMLD* ; N° 22, 1998, p.117



النظريات وغيرها، تعكس حقيقة المرونة التي تطبع "القانون العام"؛ لاسيما مع وجود اجتهاد قضائي ديناميكي مواكب للمتغيرات القانونية والواقعية ومنفتح على قيم ومبادئ "العقلانية التدبيرية".²⁹

إن اعتماد المقاربة التفاعلية بين القانون والتدبير يعتبر بمثابة أرضية نظرية لإعادة التفكير في العقلانية القانونية وبالتالي إعادة النظر في مسلسل وضع الضوابط القانونية وتتبع صلاحيتها الزمنية.

الفرع الثالث: المحاور الاصلاحية لضمان جودة" و"فعالية" المعايير القانونية

إن ضمان مرونة القانون حسب تصور "دانيال لامارك" (Danielle Lamarque)³⁰ قد أصبح جزءاً لا يتجزأ عن "التدبير العمومي"؛ بالنظر إلى أن الصلابة والجمود والتعقيدات الشكلية المرتبطة بالقانون العام، لم يعد بمقدورها تحقيق الأهداف العملية والاستراتيجية التي يركز عليها هذا "التدبير العمومي".

ويتبين من خلال التجارب المقارنة، بأن استراتيجية ضمان "فعالية" المعايير القانونية مسألة مرتبطة باستراتيجية إصلاحية نسقية؛ تقوم على ضرورة "التخلي عن التصور التقليدي للمعيارية القانونية"،³¹ وذلك من خلال إطلاق مسلسل من الاصلاحات التي يمكن اختزالها فيما يلي:

➤ اعتماد مقاربة "تشاركية" في إعداد المعايير، من خلال مشاورات مؤسساتية وأخرى مفتوحة «Consultations ouvertes» حول الاصلاحات القانونية المرتقبة. غير أن "الانتاج/التشاركي" للضوابط القانونية ككل متناسق «un ensemble normatif cohérent»، لا يجب أن ينحصر في مرحلة إعداد مشاريع القوانين والأنظمة ومختلف النصوص التفسيرية والتطبيقية المرتبطة بها وإنما من المفترض أن يشمل هذا المسلسل التقييمات اللاحقة لفعالية تطبيق هذه المعايير؛

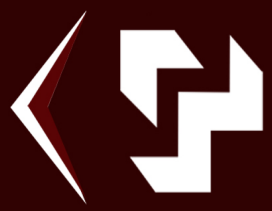
➤ القيام بدراسات قبلية وبعديّة لضمان الفعالية وتقدير هامش المخاطر:³² لأجل هذه الغاية، عمدت مجموعة من التجارب والنماذج المقارنة، إلى إحداث آليات للضبط والتدقيق القبلي للمعايير قبل تنفيذها، من بينها التجربة البريطانية التي عمدت منذ 1998 سنة على مرافقة مشاريع القوانين بدراسات الجدوى (Regulatory Impact

²⁹ - Arrêt Ville Nouvelle Est (CE, ass. 28 mai 1971, GAJA n° 85), Conseil d'Etat, Assemblée, du 28 mai 1971, 78825, publié au recueil Lebon

³⁰ - Danielle Lamarque « Contrôle de la performance » Revue Trésor, N° 3- 4 Mars/ Avril 2005, p.158

³¹ - Jacques Chevallier « Management public et Droit » Op. cit. p.99

³² - في إطار الوعي بأهمية القيام بدراسات قبلية لبعض مشاريع القوانين، واستنادا إلى القانون التنظيمي رقم 13- 065 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال اعضاء الحكومة (19 مارس 2015)، صدر مرسوم يحمل رقم 585- 17- 2 بتاريخ 23- نوفمبر 2017 بشأن دراسة الاثر الواجب لرفاقها ببعض مشاريع القوانين.



(Assessments) التي تهدف إلى تقييم أثارها المحتملة، انطلاقاً من مقارنة تقوم على معرفة حصيللة الكلفة/الفوائد³³ «bilan coûts-avantages» التي سيتم تحقيقها من تطبيق هذه القوانين.

كما تخضع المعايير القانونية السارية المفعول، لتقييم لاحق «deregulation» يفتح المجال لدينامية تعديل وتغيير المقتضيات التي لم تعد مستجيبة لتطورات الواقع والرهانات الإصلاحية المرتبطة بالمرحلة التاريخية.

نفس هذا النهج القاضي بتقليص كلفة المعايير نجده ماثلاً في التجربة الألمانية من خلال "المجلس الوطني لمراقبة المعايير"³⁴ كهيئة مستقلة من الخبراء تصدر رأياً مستقلاً حول مجموع القوانين ومشاريع القوانين؛

➤ الاستعانة بالخبرة القانونية "المتخصصة" من خلال الخبرات المقدمة من قبل مكاتب الاستشارات القانونية المنفتحة على مختلف الحقول العلمية المعنية بطبيعة وموضوع القانون المزمع تطبيقه (علم الاجتماع - التواصل - علم النفس الاجتماعي... إلخ)؛

➤ التحسيس والتواصل مع الفئات والقطاعات السوسيو-اقتصادية المستهدفة بالمعايير القانونية، وذلك بقصد تبسيط وشرح المقتضيات التقنية الخاصة بهذه الضوابط وآثارها المتوقعة. وتعتبر هذه العملية بالرغم من بساطتها الظاهرة، مسألة معقدة للغاية تفترض قدراً من المعرفة والتشخيص القبلي للحقول المستهدفة بهذه المعايير، مما يفترض وضع الآليات البيداغوجية المناسبة لضمان الفعالية التواصلية؛

➤ وضع استراتيجية محكمة لتنسيق مسلسل إنتاج المعايير القانونية: تعتمد هذه الاستراتيجية على منطلق اعتبار المعايير القانونية تمثل كلا منسجماً، من المفترض أن يترجم التصور والأهداف العامة التي تركز عليها السياسات العمومية؛ بحيث إن تعدد المتدخلين في بلورة السياسات القطاعية قد يفضي إلى إنتاج معايير متناقضة في أهدافها وخلفياتها الاجتماعية والاقتصادية؛

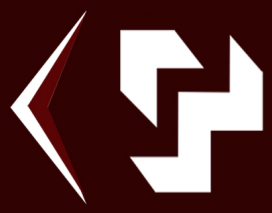
➤ محاربة التضخم المعياري³⁵ «l'inflation normative» من خلال ضبط وتيرة وكم القواعد القانونية التي سيتم تطبيقها؛ بحيث إن صلابة وجمود المعايير لا يساهم البتة في ضمان احترامها.³⁶ و من ثم لا يساهم في

³³-John S. Bell «La loi britannique et la sécurité juridique» Rapport public du Conseil d'Etat (Français) - La Documentation française, Paris 2006 -p. 343

³⁴- يضم هذا الجهاز الذي تم إنشائه سنة 2006 ، 10 أعضاء متطوعين معينين من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من الحكومة الفيدرالية. يشتغل هؤلاء وفق مقتضيات ما يسمى قانون NKR الذي يحدد مهامهم الأساسية المتجلية في ضمان شفافية الآثار المالية للقوانين، تقديم المشورة بشكل مستقل، مراقبة الحكومة وتبادل المعلومات مع مختلف الأطراف المتدخلة في المسلسل التشريعي. <http://www.normenkontrollrat/>

³⁵ -Circulaire du 26 août 2003 relative à « la maîtrise de l'inflation normative et à l'amélioration de la qualité de la réglementation » Premier Ministre de la république Française.

³⁶- Christophe Roquilly et Christophe Collard ;op .cit. pp. 16- 30



إشاعة مناخ "الأمن القانوني" كمرتكز أساسي لتوازن الدولة والمجتمع. مما جعل من عملية "التحكم في إنتاج المعايير مسألة مرتبطة برهان ضمان فعالية التدبير العمومي وفعالية الديمقراطية".³⁷

وقد طورت التجارب المقارنة مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تخفيف وتبسيط المنظومة القانونية، كما هو الحال بالنسبة للوصفة البريطانية التي تقضي بإنتاج أي معيار جديد مقابل إلغاء معيارين من نفس النوع، "one in, two out"؛ وذلك لغاية تبسيط المعايير والتحكم في كلفتها.

➤ إعادة النظر في مناهج تدريس المادة القانونية:

من المسلم به أن وضع أنظمة قانونية متممة بالذكاء والسرعة والفعالية، لا يرتبط فقط بإطلاق إصلاحات تقنية، بل يتوقف ذلك على المدى البعيد، بإحداث نقلة نوعية في مناهج تدريس المادة القانونية نفسها، التي أصبحت منحصرة في المسائل التقنية والمواضيع العرضية على حساب الرهانات النظرية التي يطرحها القانون.³⁸

ولعل إحداث مثل هذه القطيعة مع الدوغمائية التي تسيج الدراسات القانونية، يتوقف حتما على القدرة على الانفتاح على مجالات معرفية متعددة الاختصاصات، لاسيما تلك التي تعتبر - في إطار التصنيفات الكلاسيكية - بعيدة عن حقل القانون، من قبيل المراقبة الداخلية « *contrôle interne* » بمعاييرها الاحترافية الدولية التي تهدف إلى التحكم في المخاطر التي تتهدد المنظمات،³⁹ وكذا "افتحاص المطابقة" *L'audit de conformité* الذي يروم حسب المؤسسة العليا للمراقبة ISC، إلى "التأكد من كون الأنشطة التي تقوم بها هيئات القطاع العام، مطابقة للمقتضيات الواردة بالقوانين والأنظمة وكذا مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى التي تنظمها".⁴⁰

كما أنه من المفيد إدماج التدبير الوقائي للمخاطر القانونية " *Gestion préventive des risques juridiques* » في صلب المناهج الدراسية للقانون، مما يسمح بتشخيص المخاطر القانونية الموجودة أو المحتملة، مع وضع تصورات عملية للتحكم في وقوعها، في أفق القضاء عليها أو على الأقل التقليل من احتمالات وقوعها.⁴¹

³⁷ - Circulaire du 26 juillet 2017 relative à la maîtrise du flux des textes réglementaires et de leur impact - République Française-

³⁸-Guillaume Calafat , Arnaud Fossier and Pierre Thévenin «Droit et sciences sociales : les espaces d'un rapprochement » Tracés – revue des sciences humaines – n°27- 2014 - p.9

³⁹ - حسب المعايير المرجعية المعروفة اختصارا باسم (COSO) تعتبر "المراقبة الداخلية" كمنظومة موضوعية من قبل مجلس الإدارة والمسيرين والعاملين داخل المنظمة، الغرض منها إعطاء "ضمانة معقولة" حول تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها التطابق مع القوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها « ترجمة خاصة .

⁴⁰ - Institution Supérieure de Contrôle (l'ISC) (ISSAI 4000, 2010, p.4) ; disponible en ligne : <http://www.intosai.org/fr/issai> (consulté le 12-12-2015)

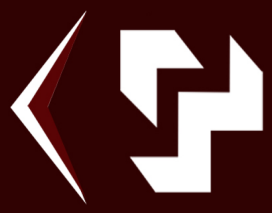
⁴¹ - يعتبر التدبير الوقائي للمخاطر « Legal Risk Management » LRM من التخصصات التدبيرية التي ظهرت في الستينات بالولايات المتحدة الأمريكية في قطاع التأمينات، قبل أن تنتقل تدريجيا إلى الشركات الكبرى.

يمكن أن نعتبر على سبيل الاستنتاج، بأن وضع نظام قانوني منسجم، يستجيب لاستحقاقات التنمية والتنافسية وقادر على مواجهة ظاهرة التعقيد والتضخم المعياري، قد أصبح أحد أولويات التدبير العمومي. إلا أن فعالية منظومة المعايير القانونية لم تعد مرتبطة فقط بالقدرة على ضمان "الأمن القانوني" واستقرار المعاملات وتحسين المكتسبات القانونية للمواطن والمقولة (الوظيفة/الحد أدنى للمعايير القانونية)، بل إن هذا الرهان قد انتقل إلى مستوى أسمى، بحيث أصبحت جودة الأنظمة القانونية تقاس بقدرتها على التبسيط والسهولة في الولوج إليها، والقدرة في نفس الوقت على الإسهام في الدينامية الاقتصادية التنافسية دون المساس بالتوازنات الاجتماعية الكبرى.

ومن البديهي التأكيد على أن وضع منظومة قانونية تنسجم بالذكاء المعياري، ليس مجرد منهجيات وتقنيات وآليات تنظيمية تخص مسلسل إعداد المعايير وتقييمها واستشراف المخاطر المرتبطة بها، بل يرتبط جوهر هذه العملية المعقدة، بالقدرة على إحداث تحول إبستيمولوجي في منهجية التفكير في القانون نفسه، انطلاقاً من مقارنة تفاعلية، تستلهم مرجعياتها من أنماط التفكير المنبثقة من "العقلانية التدبيرية".

غير أن التساؤل الذي سيظل يطرح نفسه، هل يمكن أن نتحدث عن "الذكاء المعياري" أصلاً، في ظل واقع سوسيلوجي وسياسي، لم يستوعب قيم وثقافة "المعيارية" normativité بشكل طبيعي كأساس لضبط وتأطير الحياة الخاصة والعامة؟ أو بصيغة أخرى، كيف يمكن ترسيخ الذكاء المعياري في ظل مناخ يكرس نقيض المعايير على الإطلاق، في إطار ما تسميه عالمة الاجتماع "رياض زغال" بالغموض التنظيمي «le flou organisationnel» الذي لا يعتبر مجرد واقع سوسيلوجي تواجه المجتمعات التقليدية تبعاته، بل يعتبر هذا الغموض بمثابة استراتيجية مقصودة ومدبرة، الغاية منها إعادة إنتاج السلطة التقديرية في إدارة الشؤون العامة، مما يفتح المجال للتعسف والشطط وحماية المصالح الفئوية الضيقة. لكن يجب التأكيد على سبيل الاستدراك، على أنه بالرغم من هذا المعطى الواقعي، فإنه لا يمكن التقليل من حقيقة الدور الممكن للمعيارية القانونية في مسلسل التغيير الاجتماعي والسياسي.

⁴²-Riadh Zghal « la culture de la dignité et le flou organisationnel » CERP ; TUNIS - 1994 (résumé in Revue RMAP N° 5 -1996- p.120

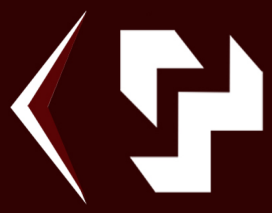


Ouvrage :

- **FROMONT** (M.), "Le principe de sécurité juridique", AJDA, 1996, Spécial,
- **GAVANI** Christine « Vers un droit interne d'entreprise ? » Sociologie du travail ,39 année n°2, 1997-
- **Kelsen** Hans « Théorie pure du Droit » collection La pensée juridique- 2ème édition – 1999
- **LOSCHAK** Danièle «Droit, normalité et normalisation » AA, VV « le droit en procès » paris PUF- 1984
- Pezet** Eric et Sénéchal Juliette « Normes juridiques et normes managerielles. Enjeux et méthode d'une nouvelle internormativité » paris : LGDJ6 Lextenso Editions , coll- « droit et société, recherches et Travaux » 2014
- Xavier** Philippe « le contrôle de proportionnalité dans les jurisprudences constitutionnelles et administratives françaises » Economica- 1990,
- Zghal** Riadh «la culture de la dignité et le flou organisationnel» CERP ; TUNIS - 1994

Revue

- أحمد ناصوري "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 24- العدد الثاني 2008- ص 365
- **Bernheele** Emmanuelle « Pluralisme normatif : un nouveau paradigme pour appréhender les mutations sociales et juridiques ? - Revue interdisciplinaire d'études juridiques » 2011/2 Volume 67 ;
- **Calafat** Guillaume, Arnaud Fossier and Pierre Thévenin «Droit et sciences sociales : les espaces d'un rapprochement » Tracés – revue des sciences humaines – n°27- 2014 -
- **Chevalier** Jacques « La gouvernance, un nouveau Paradigme Etatique » Revue Française d'administration publique - N°105-106 ; 2003 -
- **Chevallier** Jacques « Management public et Droit » Politique et Management public - vol - 26/3 ; 2008,
- **Kouam**, Siméon P. « La définition du juriste et la redéfinition de la dogmatique juridique : à propos du syncrétisme méthodologique » Les Cahiers de droit, volume 55, numéro 4, décembre 2014,
- **Lamarque** Danielle « Contrôle de la performance » Revue Trésor, N° 3- 4 Mars/ Avril 2005
- Lauren** B. EDELMAN, Sally Riggs FULLER et Iona MARA-DRITA, « Diversity Rhetoric and the Managerialization of Law », The American Journal of Sociology, p. 1589



- **Masquelier** Philippe « L'histoire de la gestion des finances publiques - Tom 1 » Revue Gestion et finances publiques ; N° 11 novembre 2010 ;

- **Piraux** Alexandre « Manager et juriste : des relations complexes » Revue - Pyramides – 2/ 2000 -

- **Warusfel** Voy « intelligence économique et droit » cahier de la fonction publique et de l'administration » n°140, novembre 1995

Etude

- les documents de travail du SÉNAT - Série études juridiques- « la qualité de la loi » n° EJ 3 Septembre 2007

Rapports

- Rapport public du Conseil d'Etat (Français) John S. Bell « La loi britannique et la sécurité juridique » - La Documentation française, Paris 2006

- Rapport public du Conseil d'Etat - Considérations générales «Sécurité juridique et complexité du droit » La Documentation française, Paris 2006

Rapport de Claude REVEL - Mission réalisée pour Madame Nicole BRICQ, ministre du Commerce extérieur - BERCY, 31 JANVIER 2013 « Développer une influence normative internationale stratégique pour la France

Lois et décrets

LOI n° 2013-921 du 17 octobre 2013 portant création d'un Conseil national d'évaluation des normes applicables aux collectivités territoriales et à leurs établissements publics

-مرسوم يحمل رقم 585-17-2 بتاريخ 23-نوفمبر 2017 بشأن دراسة الاثر الواجب إرفاقها ببعض مشاريع القوانين.

Circulaires

- Circulaire du 26 août 2003 relative à « la maîtrise de l'inflation normative et à l'amélioration de la qualité de la réglementation » Premier Ministre de la république Française.

-Circulaire du 26 juillet 2017 relative à la maîtrise du flux des textes réglementaires et de leur impact - République Française-

Arrêts

- Arrêt Ville Nouvelle Est (CE, ass. 28 mai 1971, GAJA n° 85), Conseil d'Etat, Assemblée, du 28 mai 1971, 78825, publié au recueil Lebon

Sites électroniques

- Institution Supérieure de Contrôle (l'ISC) (ISSAI 4000, 2010, disponible en ligne : <http://www.intosai.org/fr/issai>